

المنطق
المرحلة الثانية
ميثم العقيلي

الباب الأول

أمور عامة

الفصل الأول

تعريف علم المنطق

عرف مشهور المناطق المنطق بأنه: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. وفيه قيود ثلاثة:

القيد الأول: آلة: أي أن علم المنطق من العلوم الآلية لا العلوم الذاتية بمعنى أنه يدرس لا لنفس تعلم مسائله وقضاياها وإنما مقدمة ومقصود لغيره من العلوم. لذا فإنهم سموا هذا العلم بعدة تسميات, ومنها ستة:

1- الميزان.

2- المعيار.

3- خادم العلوم.

4- رئيس العلوم.

5- العقل.

6- المفعّل.

يرد عليه: أن الآلة عرض من العرضيات الرسمية وليس تعريفا بالذاتيات, فكون المنطق آلة لغيره من العلوم ليس من ذاتياته بل من عرضياته. ولذا بعضهم أهمل هذا القيد معرفا المنطق بأنه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

القيد الثاني: قانونية: أي القانون وفيه معنيان:

1- اللغوي: لفظ يوناني أو سرياني بمعنى مسطر الكتابة.

2- الاصطلاحي: وهو عبارة عن القواعد العامة الكلية التي تندرج فيها الكثير من الجزئيات والمحققات.

يرد عليه: أن القانونية بهذا المعنى تعني العلمية الصورية الشكلية فيكون المنطق آلة علمية صورية مؤدية إلى التصور المجرد القائم على القياس فيكون المنطق الصوري فيخرج سائر أنواع المنطق العلمي والتجريبي.

القيد الثالث: تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر: أي أن مراعاة وإتباع تلك القواعد القانونية العلمية المدونة في علم المنطق توجب حصول الفائدة والغاية من هذا العلم وهي منعة وعصمة الذهن عن الوقوع في الخطأ في الفكر والاستدلال. فهنا مصطلحان:

1- الذهن: وهو عبارة عن القوة الموجودة في النفس التي تنطبع فيها صور الأشياء.

2- الفكر: وهو عبارة عن الوصول من المعلوم إلى كشف المجهول بسبب حركة العقل.

يرد عليه: إنما يكون علم المنطق ذا فائدة وغاية في جميع العلوم باعتبار ما فيه من تحرير وتنقيح وتهئية القواعد العقلية الصحيحة في عملية الاستدلال لإعطاء نتائج صحيحة التي يحتاج إليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم، فيكون علم المنطق مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم إلى المجهول من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة تجنبه الوقوع في الخطأ. ولذا أننا عرفنا هذا العلم في المرحلة السابقة بأنه العلم الذي يتكفل بتهيئة القواعد العقلية الصحيحة في عملية الاستدلال لإعطاء نتائج صحيحة.

الفصل الثاني

العلم

تقدم في المرحلة السابقة تعريف العلم وتقسيماته وفي المقام فإنهم عرفوا العلم بأحد تعريفين:

الأول: حضور أو انطباع صورة الشيء عند العقل.

والثاني: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل.

فهنا قيدان:

القيد الأول: حضور أو حصول صورة الشيء فيخرج حضور أو حصول نفس الشيء.

القيد الثاني: عند العقل بالمعنى الشامل لجميع القوى والادراكات الموجودة في باطن الإنسان التي

يمكن للإنسان من خلالها تحصيل المعلوم واستكشاف المجهول. ومن هذه القوى أربعة:

1- العلم الحسي: وهو العلم بصور الأشياء عن طريق الحواس الخمس: (الباصرة، السامعة، الشامة، الذائقة، اللامسة).

2- العلم الخيالي: وهو العلم بصور الأشياء عن طريق قوة الخيال.

3- العلم الوهمي: وهو العلم بصور الأشياء عن طريق قوة الوهم.

4- العلم العقلي: وهو العلم بصور الأشياء عن طريق قوة العقل وإدراك المعاني الكلية المنتزعة من المعاني الجزئية التي أدركها.

ثم ان نتيجة الفكر هي معرفة المجهول من خلال قيام العقل بحركة عملية فطرية نستعملها في كسب المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي، وهذه العملية مركبة من أمور خمسة:

1- مواجهة المجهول.

2- معرفة نوع المجهول.

3- حركة العقل من المجهول إلى المعلوم المخزون.

4- حركة العقل من المعلوم الصالح للكشف عن المجهول.

5- حركة العقل من المعلوم إلى معرفة المجهول.

الفصل الثالث

الدلالة

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وأقسام الدلالة وفي المقام نتناول أقسام خصوص الدلالة الوضعية اللفظية التي هي محل البحث لان عليها مدار الإفادة والاستفادة حيث تنقسم دلالة الألفاظ على معانيها إلى أقسام ثلاثة:

- 1- الدلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له. نحو:
 - دلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق.
- 2- الدلالة التضمنية: وهي دلالة اللفظ على اللفظ على جزء المعنى الموضوع له. نحو:
 - دلالة لفظ الانسان على خصوص الحيوان وحده أو الناطق وحده.
- 3- الدلالة الالتزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له. نحو:
 - دلالة لفظ الانسان على الكاتب.

الفصل الرابع

الألفاظ

تقدم في المرحلة السابقة تقسيمات ثلاثة للألفاظ وفي المقام توجد تنبيهات في هذه التقسيمات, ومنها تنبيهان:

التنبيه الأول: إن هناك خلافا بين المناطقة والنحويين في اللفظ المفرد فإن المناطقة يعتبرون بعض الأسماء مفردة كـ(عبد الله) فيما إذا كانا اسمين لشخصين, لأن النظر الى المعنى والحال أنه لم يكن هناك قصد بجزء اللفظ (عبد, الله) معنى أصلاً حينما يكون المجمعول مجموع الجزأين دالاً على ذات الشخص. نعم لو كان المعنى في مثل (عبد) معناه المضاف إلى لفظ الجلالة كما تقول:

— محمد عبد الله ورسوله.

فيكون نعتاً مركباً لا اسماً مفرداً. أما لو قلت:

— محمد بن عبد الله.

ف(عبد الله) مفرد هو اسم أب محمد.

وأما النحويون فإنهم يعتبرون في مثل هذه الأسماء أنها مركبة, وذلك لأن نظرهم يكون مختصاً بإعراب الكلمات مع قطع النظر عن معناها الموضوعية, فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلا فهو مركب نحو:

— عبد الله.

علماً فإن (عبد الله) له إعراب ولفظ الجلالة له إعراب آخر.

التنبيه الثاني: أن أقسام اللفظ المشترك والمنقول والمرتل والمجاز الدالة على أكثر من معنى واحد لا يصح استعمالها في الحدود والبراهين والأساليب العلمية إلا مع نصب القرينة على إرادة المعنى المقصود. كما أن خصوص اللفظ المنقول ينقسم باعتبار لحاظ العامل فيه إلى قسمين:

1- التعييني: وهو اللفظ المنقول بلحاظ العامل الكيفي بمعنى أن يكون سبب الوضع من قبل الواضع هو الجعل والتخصيص. ومثاله:

— دلالة لفظ (الماء) على هذا السائل.

2- التعيني: وهو اللفظ المنقول بلحاظ العامل الكمي بمعنى أن يكون سبب الوضع من قبل الواضع هو كثرة الاستعمال. ومثاله:

— دلالة لفظ (الصلاة) على القيام والركوع والسجود.

الفصل الخامس

المفاهيم

تقدم الكلام في المرحلة السابقة تعريف المفاهيم وأقسامها وفي المقام نتناول تقسيمات الحمل المعبر عن علاقة المفهوم بالمصداق حيث ينقسم الحمل الى تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: ينقسم الحمل باعتبار الاتحاد والتغاير بين المفهوم والمصداق الى قسمين:

1- الحمل الذاتي الأولي: وهو الحمل الذي يكون فيه الاتحاد بحسب المفهوم والتغاير بحسب الاعتبار، بمعنى أن مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته، والمغايرة بينهما اعتبارية بجهة من الجهات. ومثاله:

الانسان حيوان ناطق.

فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد إلا أن التغاير بينهما بالاجمال من طرف الإنسان والتفصيل من طرف حيوان ناطق.

2- الحمل الشائع الصناعي: وهو الحمل الذي يكون فيه الاتحاد بحسب الوجود والمصداق، والتغاير بحسب المفهوم. بمعنى أن الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه. ومثاله:

الانسان حيوان.

التقسيم الثاني: ينقسم الحمل باعتبار كونه طبيعياً أو جعلياً إلى قسمين:

1- الحمل الطبيعي: وهو الحمل الذي يقتضيه الطبع ولا يأباه بأن يحمل الأعم مفهوماً على الأخص مفهوماً. ومثاله:

- الإنسان حيوان.

(حيوان) محمول كلي أعم مفهوماً من (الإنسان).

2- الحمل الوضعي: وهو الحمل الذي لا يقتضيه الطبع ويأباه بأن يحمل الأخص مفهوماً على الأعم مفهوماً. ومثاله:

الحيوان إنسان.

(الإنسان) أخص مفهوماً من (حيوان).

التقسيم الثالث: ينقسم الحمل باعتبار حمل المحمول على المضامى إلى قسمين:

الأول: حمل مواطاة: وهو حمل ذات الموضوع على نفس المحمول، بمعنى حمل هذا على ذاك. ويسمى أيضاً ب(هو هو). ومعنى المواطاة هو الاتفاق. ومثاله:

- الإنسان ضاحك.

مفهوم ضاحك هو نفس مفهوم الإنسان.

- 2- حمل اشتقاق: وهو الحمل الذي يصح فيه حمل المحمول على الموضوع إلا بالاشتقاق أو يضاف إليه (ذو). ويسمى أيضاً بـ(ذو هو). ومثاله:
- الإنسان ضاحك.
- الإنسان ذو ضحك.
- فانه لا يصح أن تقول الإنسان ضحك من دون أن يشتق منه اسم كـ(الضاحك) أو يضاف إليه (ذو).

النسب الأربعة

تقدم في المرحلة السابقة أن محل الكلام في النسب الأربعة هو بين المعاني الكلية، وليس بين المعاني الجزئية أو بين المعاني الكلية وبين المعاني الجزئية. وأما هنا فإن محل الكلام في خصوص المعاني الكلية لا المعاني المتنبأية التي يتعدد فيها الألفاظ والمعاني ولا المعاني المترادفة التي تتحد فيها الألفاظ وتتعدد فيها المعاني، وذلك لأن كل ما صدق عليه المفهوم فهو داخل في ذاك المفهوم. فإذا اختلفت المفاهيم باختلاف مصاديقها فهنا توجد نسب أربعة الحصر فيها حصر عقلي لا استقرائي، ومنشأه أن كل معنى كلي إذا نسب إلى معنى آخر يغيّره ويبينه مفهوماً فأما أن يشارك كل منهما الآخر في تمام أفرادهما فتسمى بـ(نسبة التساوي).

وأما أن يشارك كل منهما الآخر في بعض أفرادها فتسمى بـ(نسبة العموم والخصوص من وجه).
وأما أن يشارك أحدهما الآخر في جميع أفرادها دون العكس فتسمى بـ(نسبة العموم والخصوص مطلقاً).

وأما أن لا يشارك أحدهما الآخر أبداً فتسمى بـ(نسبة التباين). ومعنى التباين هنا باعتبار كونه قسماً هو مصداق التباين، أي أن مصاديق وأفراد المعاني متغايرة، وأما التباين المتقدم باعتبار كونه مقسماً فيعني مفهوم التباين، أي أن المعاني متغايرة، فلا يلزم حينئذ محذور اجتماع النقيضين. وهذا معنى التباين الكلي وأما التباين الجزئي فهو عدم الاجتماع في بعض الموارد مع قطع النظر عن الموارد الأخرى فيعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه على تفصيل يأتي في المرحلة اللاحقة.

الفصل السابع

الكليات الخمسة

تقدم في المرحلة السابقة تقسيم الكليات الى خمسة كليات وهنا نتناول بعض التوضيحات والتنبيهات, ومنها ثلاثة:

التنبيه الأول: أن منشأ هذا التقسيم أن يقال: إن كل كلي محمول على موضوعه أو فرد فيه احتمالان:

الأول: أن يكون داخلاً في حقيقة وماهية موضوعه وفيه كليات ثلاثة تسمى بـ (الذاتيات) التي لها دخل في تغيير حقيقة الشيء, وهي:

1- أن يكون الكلي عين حقيقة الفرد فيسمى بـ (النوع).

2- أن يكون جزء حقيقة حقيقة الأعم فيسمى بـ (الجنس).

3- أن يكون مساو فيسمى بـ (الفصل).

الثاني: أن يكون الكلي خارجاً عن حقيقة وماهية موضوعه وفيه عرضيان ويسميان بـ (العرضيات) التي ليس لها دخل في تغيير حقيقة الشيء, وهما:

1- أن يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره, فيسمى بـ (الخاصة).

2- أن يعرض لغير موضوعه ولا يختص به فيسمى بـ (العرض العام).

التنبيه الثاني: أن الأنواع والأجناس المتوسطة لابد أن تكون نوعاً لما فوقها وجنساً لما تحتها. كما أنها قد تكون واحدة فيما إذا تألفت سلسلة الكليات من أربعة, ومثالها:

أما مثال الكليات الأربعة:

- (الماء) المندرج تحت (السائل) المندرج تحت (الجسم) المندرج تحت (الجوهر). (البياض) المندرج تحت (اللون) المندرج تحت (الكيف المحسوس) المندرج تحت (الكيف).
وقد تكون الأنواع والأجناس المتوسطة أكثر من أربعة فيما إذا كانت السلسلة أكثر من أربعة, ومثالها:

- (الإنسان) المندرج تحت (الحيوان) المندرج تحت (الجسم النامي) المندرج تحت (الجسم المطلق) المندرج تحت (الجوهر). (متساوي الساقين) المندرج تحت (المثلث) المندرج تحت (الشكل المستقيم الاضلاع) المندرج تحت (الشكل المستوي) المندرج تحت (الشكل) المندرج تحت (الكم).

التنبيه الثالث: أن هناك بعض الأشياء العرضية قد تكون خاصة بالقياس إلى موضوع وعرضاً عاماً بالقياس إلى آخر. وأمثلة ذلك:

- الماشي.

- الموجود لا في موضوع.

- المتحيز.

فإن هذه الأشياء خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان.
كما أن هناك بعض الأشياء قد تكون عرضية بالقياس إلى موضوع، وذاتية بالقياس إلى آخر. وأمثلة ذلك.

- الملون.

خاصة الجسم مع انه جنس للأبيض والأسود ونحوهما.

- مفرق البصر.

عرضي بالقياس إلى الجسم مع انه فصل للأبيض، لأن الأبيض ملون مفرق البصر.

كما أن كلاً من الخاصة والفصل قد يكون الشيء الواحد مفرداً منهما، وقد يكون مركباً من الخاصة، وقد يكون مركباً من الفصل. وأمثلة ذلك:

- الضاحك.

- الناطق.

- الإنسان منتصب القامة بادي البشرة.

- الحيوان حساس متحرك بالإرادة.

الفصل الثامن

القضية تقدم في المرحلة السابقة تعريف وأقسام القضايا وفي هذه المرحلة نتناول بعض أحكام هذه التقسيمات ومنها أحكام خمسة:

الحكم الأول: تقدم في تعريف القضية بأنها الجملة الخبرية التي تحمل الصدق والكذب. وهذا التعريف ينطبق تماماً على عدة مصطلحات متقدمة ومنها ثلاثة:

1- المركب التام.

2- الخبر.

3- القول.

كما أنه ينطبق على مصطلحات ثلاثة آتية في القياس وهي:

1- المقدمة: وذلك لاشتماله على جزء الدليل.

2- المطلوب: وذلك لأنه يطلب بالدليل.

3- النتيجة: وذلك لأنه يحصل بالدليل.

وفي المقام لا بد من إضافة قيد لتعريف القضية وهو (لذاته) ليكون التعريف جامعاً مانعاً فيصبح تعريف القضية بأنها عبارة عن الجملة الخبرية أو المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته.

أما عدم مانعيته فلشموله بعض الإنشاءات, وأما عدم جامعيته فلخروج بعض الإنشاءات. كما في الاستفهام أو الطلب أو التمني التي يصح وصفها بالصدق والكذب. ومن المعلوم أنها من أقسام الإنشاء. ولكن هذه الإنشاءات المذكورة تدل بالدلالة الالتزامية على الإخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات الإنشاء، فتخرج عن حيز تعريف الخبر، لأن هذه الإنشاءات لئن اتصفت بالصدق أو الكذب، فليس هذا الوصف لذاتها، بل لأجل مداليلها الالتزامية، ويتم المطلوب.

الحكم الثاني: أن لكل من القضية الحملية والشرطية أطرافاً أو أجزاء ثلاثة فهنا نحوان:

النحو الأول: أجزاء القضية الحملية:

1- الموضوع وهو المحكوم عليه.

2- المحمول: وهو المحكوم به.

3- النسبة بين الموضوع والمحمول بمعنى اتحاد وثبوت الثاني للأول أي أن (هذا ذاك). نحو:

- الصادق أمين.

أو نفي الاتحاد والثبوت أي أن (هذا ليس ذاك). نحو:

- الكاذب ليس بأمين.

النحو الثاني: أجزاء القضية الشرطية:

1- المقدم وهو القضية الأولى.

2- التالي وهو القضية الثانية.

3- النسبة وهي العلاقة بنحو التعليق والاتصال نحو:

- إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود.

أو بنحو التعاند والانفصال نحو:

- ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً.

الحكم الثالث: أن القضايا التي تدخل في حيز نطاق البحث المنطقي هو خصوص القضايا الحملية المحصورة؛ أما (الشخصية) فلأن مسائل علم المنطق قوانين عامة، والقضايا الشخصية الحكم فيها لا عموم فيه. وأما (الطبيعية) فهي بحكم الشخصية لا عموم في حكمها. وأما (المهملة) فهي في قوة الجزئية باعتبار أن الحكم فيها لم يبين فيه كمية الأفراد. ومعه فإن المعبر من هذه القضايا (كم) القضية فإذا روعي فيها (كيف) القضية كان المعبر منها قضايا أربعة: (الموجبة الكلية. السالبة الكلية. الموجبة الجزئية. السالبة الجزئية).

كما ويسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع بـ(سور القضية) تشبيهاً له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها. ولذا سميت هذه القضايا كما تقدم تارة بـ(المحصورة)، وأخرى بـ(المسورة). ومعه فإن لكل من المحصورات الأربع في القضايا الحملية سوراً خاصاً بها يعبر عنه بلفظ من الألفاظ الدالة عليه، فهنا سور أربعة:

الأول: سور الموجبة الكلية: وألفاظه: (كل. جميع. عامة. كافة. لام الاستغراق) وغيرها من الألفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

الثاني: سور السالبة الكلية: وألفاظه: (لا شيء. لا واحد. النكرة في سياق النفي) وغيرها من الألفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

الثالث: سور الموجبة الجزئية: وألفاظه: (بعض. واحد. كثير. قليل. ربما. قلما) وغيرها من الألفاظ الدالة على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

الرابع: سور السالبة الجزئية: وألفاظه: (ليس بعض. بعض ليس. ليس كل. ما كل) وغيرها من الألفاظ الدالة على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع.

ثم أن السور في القضية الشرطية يدل على عموم أو خصوصها الأحوال والأزمان، ولكل من المحصورات الأربع سور يختص بها:

الأول: سور الموجبة الكلية: وألفاظه في المتصلة: (كلما. مهما. متى) وغيرها. وفي المتصلة: (دائماً).

الثاني: سور السالبة الكلية: وألفاظه في المتصلة والمنفصلة: (ليس أبداً. ليس البتة).

الثالث: سور الموجبة الجزئية: وألفاظه: (قد يكون، فيهما).

الرابع: سور السالبة الجزئية: وألفاظه في المتصلة: (قد لا يكون، فيهما. وليس كلما).
الحكم الرابع: تقدم انقسام القضية الحملية باعتبار وجود موضوعها في الموجبة إلى أقسام ثلاثة: حقيقية وذهنية وخارجية. ولكن المقصود من وجود موضوعها هو يجب أن يفرض الموضوع موجوداً قبل فرض ثبوت المحمول له، وذلك لأن معنى القضية الحملية هو ثبوت شيء لشيء، فلو لم يكن الموضوع موجوداً لما أمكن أن يثبت له شيء. وهذا بخلاف السالبة فإنها لا تستدعي وجود موضوعها، وذلك لأن المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء. ولذا قالوا: (تصدق السالبة بانتفاء الموضوع). فيقال لمثل هذه السالبة: (سالبة بانتفاء الموضوع).

الحكم الخامس: أن هناك مائتين بين معدولة المحمول وبين السالبة محصلة المحمول:
المائز الأول: المعنوي: أن المقصود بالسالبة محصلة المحمول هو سلب الحمل، وأما معدولة المحمول فهو حمل السلب، أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع.

المائز الثاني: اللفظي: أن السالبة محصلة المحمول تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل، بينما في المعدولة المحمول تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب. وغالباً تستعمل لفظ: (ليس) في السالبة محصلة المحمول، ولفظ: (لا) أو (غير) في المعدولة المحمول.

الباب الثاني التعريف

الفصل الأول

أقسام التعريف

تقدم في المرحلة السابقة تقسيمات التعريف وفي المقام نتعرض لجملة من الأشياء والمطالب الكلية اللفظية المسماة بـ(أصول المطالب) التي يسأل عنها بأدوات خاصة ومخصوصة فيلزم الرجوع لعلم

المنطق في باب المعرفة والمسمى أيضاً بـ(القول الشارح) من أجل تعلم القواعد الصحيحة للجواب الصحيح, سواء كان الجواب متعلقاً بالكشف عن المجهول التصوري أم كان الجواب متعلقاً بالكشف عن المجهول التصديقي. وسواء كان الكشف عن هذا المجهول اللفظي والمعرفة به معرفة تصورية أم معرفة تصديقية فلا بد من المرور بأقسام التعريف المنطقي بعد خروج التعريف اللفظي المبحوث عنه في علوم اللغة والقواميس والمعاجم فيما إذا كان السؤال عن المعنى الموضوع له اللفظ بنحو الإجمال, فتسأل عنه سؤالاً لغوياً صرفاً فيقع الجواب بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى. ومثاله:

– ما معنى لفظ (فدوكس) ؟.

فيجواب: الفدوكس أسد.

– ما معنى لفظ (الصعيد) ؟.

فيجواب: الصعيد مطلق وجه الأرض.

وأما أقسام التعريف المنطقي فهي قسمان:

القسم الأول: التعريف الاسمي: وهو التعريف المتكفل بالجواب عن السؤال عن حقيقة المعنى الموضوع له اللفظ بنحو التفصيل بعد العلم به إجمالاً من أجل تمييزه عن غيره في الذهن تمييزاً تاماً، فتسأل عنه بكلمة (ما الشارحة) وهي على نحوين:

1- ما الشارحة: وهي التي يسئل بها عن الحقيقة التفصيلية. نحو:

– ما هو الإنسان ؟.

فيجواب: حيوان ناطق. تقدم (ما الشارحة) على العلم بوجود الإنسان.

2- ما الحقيقية: وهي التي يسئل بها عن الحقيقة الثابتة. نحو:

– ما هو الإنسان ؟.

فيجواب: حيوان ناطق. تأخر (ما الحقيقية) عن العلم بوجود الإنسان.

القسم الثاني: التعريف الحقيقي: وهو التعريف المتكفل بالجواب عن السؤال عن مصداق المعنى ووجوده في الخارج بعد العلم بنحو الإجمال والتفصيل، فتسأل عنه بكلمة (هل) وهي على نحوين:

1- هل البسيطة: وهي التي يسئل بها عن الحقيقة الموجودة. نحو:

– هل الله سبحانه موجود.

فيجواب: نعم الله سبحانه موجود.

2- هل المركبة: وهي التي يسئل بها عن غير الحقيقة الموجودة. نحو:

– هل الله سبحانه الموجود مريد.

فيجواب: نعم الله سبحانه الموجود مريد.

الفصل الأول

شروط التعريف

يشترط في التعريف الجامع المانع بتفصيل سبق في المرحلة السابقة أمور خمسة:
الشرط الأول: أن يكون المعرّف (بالكسر) مساوياً للمعرّف (بالفتح) في الصدق، نحو:
- الإنسان حيوان ناطق.

ف(حيوان ناطق) لا يشمل إلا أفراد (الإنسان) فلا يجوز التعريف بأمر ثلاثي:

1- التعريف بالأعم. نحو:

- الإنسان حيوان يمشي على رجلين.

الحيوان الذي يمشي على رجلين أعم من الإنسان.

2- التعريف بالأخص. نحو:

- الإنسان حيوان متعلم.

حيوان متعلم أخص من الإنسان.

3- التعريف بالمباين. نحو:

- الإنسان حجر.

الحجر مباين للإنسان.

الشرط الثاني: أن يكون المعرّف (بالكسر) أجلى مفهوماً وأعرف معرفة عند المخاطب من المعرّف (بالفتح). نحو:

- الاسم هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان.

ما دل أجلى وأعرف معرفة من الاسم.

فلا يجوز التعريف بأمرين:

1- التعريف بالمساوي في الظهور والخفاء. نحو:

- الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد.

الزوج مساوي معرفة للفرد.

2- التعريف بالأخفى معرفة. نحو:

- النور قوة تشبه الوجود.

الوجود أخفى معرفة من النور.

الشرط الثالث: ألا يكون المعرّف (بالكسر) عين المعرّف (بالفتح) في المفهوم. نحو:

- الحركة انتقال.

انتقال نفس مفهوم الحركة.

الشرط الرابع: أن يكون التعريف خالياً من الدور بمعنى أن يكون المعرّف (بالكسر) مجهولاً في نفسه، ولا يعرف الا بالمعرّف (بالفتح)، وهذا محال، لأنه يستلزم إما أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه. وهذا الدور على قسمين:

1- الدور المصرح: وهو الذي يقع بمرتبة واحدة. نحو:

- الشمس كوكب يطلع في النهار.

النهار متوقف على معرفة الشمس، لأن معنى النهار هو زمان تطلع فيه الشمس. ومعرفة الشمس متوقفة على معرفة النهار، فينتج: معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس. وهذا دور مضمّر في مرتبة واحدة فهو مصرح.

2- الدور المضمّر: وهو الذي يقع بمرتبتين أو أكثر. نحو:

- الاثنين زوج أول.

الزوج يعني منقسم بمتساويين. والمتساويان يعنيان شيئان أحدهما يطابق الآخر. والشيطان يعنيان بأحدهما اثنان. فينتج: الاثنين هما الاثنين. وهذا دور مضمّر في ثلاث مراتب فهو مضمّر.

الشرط الخامس: أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف بينة وواضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ غير البينة ولا الغامضة ولا المبهمة ونحو ذلك بشرط أن لا تكون هناك قرينة تزيل الغموض والإبهام. وأمثلة ذلك:

- القمر جرم.

- الأرض كافرة.

- المؤمن كيس.

الباب الثالث

الاستدلال

الفصل الأول

الاستدلال المباشر

القسم الأول: التناقض:

تقدم الكلام في المرحلة السابقة في تعريف الاستدلال وأقسامه وفي المقام نتعرض لوجه الحاجة للبحث عن الاستدلال عموماً وإلى الحاجة في أقسامه على وجه خاص فهنا وجهان:

الوجه الأول: الحاجة إلى الاستدلال يكمن في التعرف على أحكام القضايا والنسب بينها بعد أن تقدم العرف على حقيقة القضايا وأقسامها، وذلك يكمن في أن يبرهن على مطلوبه عن طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة، فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها إلى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها. والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي ما قدمناه من المطالب التي تسمى بـ (أحكام القضايا). والتي هي نحو من الاستدلال المباشر القائم على استعمال قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى. وتسميته بـ (المباشر) نظراً إلى أن انتقال الذهن إلى المطلوب إنما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط، بلا توسط قضية أخرى على تفصيل آت.

الوجه الثاني: الحاجة إلى التناقض يكمن في أن المنطقي يحتاج للبرهنة على مطلوبه عن طريق استعمال القضيتين المتناقضتين بأن يريد أن يبرهن على صدق أو كذب قضية فيكفي أن يبرهن على صدق أو كذب نقيضها، فإذا علم كذب هذا النقيض لا بد أن يعلم صدق القضية الأولى، لأن النقيضين لا يكذبان معاً. وإذا برهن على صدق النقيض لا بد أن يعلم كذب القضية الأولى، لأن النقيضين لا يصدقان معاً. ومثاله:

- الروح موجودة.

فإذا أراد أن يبرهن فيجب أن يبرهن كذب نقيضها وهو:

- (الروح ليست موجودة).

فإذا علم كذب هذا النقيض لابد أن يعلم صدق قضية: (الروح موجودة)، وذلك لأن النقيضين لا يكذبان معاً. وإذا برهن على صدق النقيض لابد أن تعلم كذب قضية: (الروح موجودة)، لأن النقيضين لا يصدقان معاً.

ثم إن معرفة نقيض القضية ليس بأمر ظاهر كمعرفة نقائص المفردات، كـ (الإنسان والالانسان) التي يكفي فيها الاختلاف بالإيجاب والسلب بتفصيل تقدم. وذلك لأنه يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معاً، ويجوز أن تكون الموجبة والسالبة كاذبتين معاً. ومثالهما:

- (بعض الحيوان إنسان). (بعض الحيوان ليس بإنسان).

- (كل حيوان إنسان). (لا شيء من الحيوان بإنسان).

القسم الثاني: عكس المستوي:

إن كلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان:

الأول: اصطلاح في نفس التبديل, أي تبديل الموضوع بالمحمول وتبديل المحمول بالموضوع.
والثاني: اصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل, أي تبديل نفس القضية المعكوسة, وهي القضية الثانية.

أما معنى تبعية العكس للأصل في الصدق فهو أن القضية في الأصل إذا كانت صادقة وجب أن تكون القضية في العكس صادقة. ولكن إذا كانت القضية في العكس صادقة فلا يشترط أن تتبعها القضية الأصل في الكذب, فقد يكذب الأصل والعكس صادق. ولازم ذلك أن الأصل لا يتبع عكسه في الصدق, ولكن يتبع الأصل عكسه في الكذب, فإذا كذب العكس كذب الأصل, لأنه لو صدق الأصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه. والمتحصل من ذلك قاعدتان:

الأولى: إذا صدق الأصل صدق عكسه, أي أن العكس تابع للأصل في الصدق.

والثانية: إذا كذب العكس كذب أصله, أي أن الأصل تابع للعكس في الكذب.

والقاعدة الثانية متفرعة على القاعدة الأولى.

القسم الثالث: عكس النقيض:

يمكن التعرف على عكس النقيض تبعاً لوجود طريقتين:

الأولى: طريقة القدماء: ويسمى بـ (عكس النقيض الموافق) وذلك لتوافقه ومطابقته مع أصله في الكيف, ومعناه؛ تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها نقيض موضوع الأصل, مع بقاء الصدق والكيف. ومثاله:

– الأصل: كل كاتب إنسان.

– عكس النقيض الموافق: كل (لا إنسان) هو (لا كاتب).

الثانية: طريقة المتأخرين: ويسمى (عكس النقيض المخالف), لتخالفه ومخالفته مع أصله في الكيف. ومعناه؛ تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل, مع بقاء الصدق دون الكيف. ومثاله:

– الأصل: كل كاتب إنسان.

– عكس النقيض المخالف: لا شيء من (الإنسان) بكاتب.

القسم الرابع: النقض:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف النقض وهنا نذكر أقسامه وهي ثلاثة:

1- تحويل نقض الموضوع: بأن يجعل نقيض موضوع الأولى موضوعاً للثانية ونفس محمولها محمولاً.

وتسمى القضية المحولة بـ (منقوضة الموضوع). نحو:

– كل فضة معدن.

- بعض اللافضة ليس هو معدناً.
- 2- تحويل نقض المحمول: بأن يجعل نفس موضوع الأولى موضوعاً للثانية ونقيض محمولها محمولاً. وتسمى القضية المحولة بـ(منقوضة المحمول). نحو:
 - كل انسان حيوان.
 - لا شيء من الانسان بلا حيوان.
- 3- النقض التام: بأن يجعل نقيض الموضوع موضوعاً ونقيض المحمول محمولاً. وتسمى القضية المحولة بـ(منقوضة الطرفين). نحو:
 - كل فضة معدن.
 - بعض اللافضة هو لا معدن.

الفصل الثاني

الاستدلال غير المباشر

القسم الأول: القياس:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وأقسام الاستدلال غير المباشر وهنا ابتداءً نتناول التعريف بهذه المباحث الموسومة بتسميات ثلاثة:

1- الاستدلال, بمعنى التي تدل على المطلوب, وتهيئتها وتأليفها من أجل الدلالة.

2- الحجة, بمعنى التي يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب.

3- مباحث المعلوم التصديقي، بمعنى الذي يستخدم للتوصل إلى معرفة الجهول التصديقي.

حيث تعتبر هذه المباحث من المباحث الرئيسية في علم المنطق بمنزلة ذي المقدمة. أما ما تقدم من الأبواب فهي مقدمات لهذه المباحث بما فيها باب المعرفة، لأن المعرفة إنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول التي يتم بحثها هنا في هذه المباحث.

ثم إن أقسام الحجة أو طرق الاستدلال المبحوث عنها هنا - القياس والاستقراء والتمثيل - تعتبر من الأمور الفطرية الواضحة عند كل إنسان عاقل حتى إن كان الإنسان على غفلة من سلوك هذه الطرق ولكنه مع ذلك فإن الإنسان لما كان كثير الوقوع في الخطأ في أحكامه احتاج إلى دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج بتفصيل تقدم.

ومحل الكلام من هذه الأقسام عمدتها وهو القياس حيث عرف مشهور المناطقة القياس بأنه: قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر. فهنا قيود خمسة:

الأول: القول بمعنى المركب التام الخيري، فيشمل القياس مجموعة من القضايا.

الثاني: مؤلف من قضايا، فيخرج بهذا القيد الاستدلال المباشر الذي هو عبارة عن قضية واحدة على تقدير التسليم بما تستلزم قضية أخرى.

الثالث: متى سلمت بمعنى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضايا المؤلف مسلمة فعلاً، بل يكفي التقدير والملازمة في القضايا المؤلف في القياس، فإذا كذبت هذه القضايا مثلاً لا يلزم منه كذب القول اللازم لها، نعم كذبه يستلزم كذبها. ونظير ذلك ما تقدم في طرق الاستدلال المباشر فإنه على تقدير صدق القضية تصدق عكوسها ونقوضها.

الرابع: لزم عنه، فيخرج بهذا القيد الاستقراء والتمثيل، لأنهما وإن تألفا من قضايا ولكن لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم، وذلك لجواز تخلف القول الآخر عنهما كونهما يفيدان الظن في الجملة بتفصيل آت.

الخامس: لذاته، فيخرج بهذا القيد قياس المساواة باعتبار احتياجه لمقدمة خارجة عنه بتفصيل آت.

ثم أن للقياس تقسيمين:

الأول: المادة والهيئة.

والثاني: البساطة والتركيب.

ويندرج تحت هذين التقسيمين أقساما كثيرة نتعرض لبعضها تباعا:

القسم الأول: القياس الاقتراضي الحملي:

وهو القياس الذي تكون مقدماته حملية. نحو:

- علي إمام.

- كل إمام معصوم.

- علي معصوم.

البحث الأول: حدوده:

فحدود القياس الاقتراضي ثلاثة منشأها أمران:

الأول: وجوب أن يشتمل القياس الاقتراضي على مقدمتين لينتجا المطلوب.

والثاني: وجوب أن تشتمل المقدمتان على حد متكرر مشترك بينهما، وحد يختص بالمقدمة الأولى، وحد يختص بالمقدمة الثانية.

وأما الحدود الثلاثة فهي:

الأول: الحد الأوسط: هو الحد الذي يربط بين الحدين الآخرين، ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين إذ يكون أحدهما موضوعاً لها والآخر محمولاً، فهو كالشمعة تفني نفسها لتضيء لغيرها. ويسمى تارة بـ(الحد الوسط)، وأخرى بـ(الحجة) لأنه يحتج به على النسبة بين الحدين. وثالثة بـ(الواسطة في الإثبات)، لأن به يتوسط في إثبات الحكم بين الحدين.

الثاني: الحد الأصغر: وهو الحد الذي يكون موضوعاً في النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه بـ(الصغرى)، سواء كان هو موضوعاً فيها ام محمولاً.

الثالث: الحد الأكبر: وهو الحد الذي يكون محمولاً في النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه بـ(الكبرى)، سواء كان هو محمولاً فيها او موضوعاً.

ثم يشترط في هذا القياس شروط خمسة:

الشرط الأول: تكرر الحد الاوسط: أي يجب أن يكون الحد الأوسط مذكوراً بنفسه في الصغرى والكبرى من غير اختلاف، ومثاله:

- الحائط فيه فارة.

- كل فارة لها أذنان.

- الحائط له أذنان.

وهذه النتيجة خاطئة، لأن الحد الذي يتخيل أنه حد اوسط هنا لم يتكرر، فإن المحمول في الصغرى (فيه فارة) والموضوع في الكبرى (فارة). ولتصحيحه طريقتان:

1- أن نتصرف في الكبرى، فنقول: (وكل ما فيه فارة له أذنان) ولكنها كاذبة.

2- أن نتصرف في المتكرر ونجعله كلمة (فارة) فقط، فتكون النتيجة: (الحائط فيه ما له أذنان)، وهي صادقة.

- الذهب عين.

- كل عين تدمع.

- الذهب يدمع.

وهذه النتيجة خاطئة, لأن لفظ (عين) مشترك لفظي, والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى, فلم يتكرر الحد الاوسط, وإنما الذي تتكرر اللفظ فقط.

الشرط الثاني: إيجاب إحدى المقدمتين: أي يجب أن تكون إما الصغرى أو الكبرى موجبة, فلا إنتاج من مقدمتين سالبتين, لأن الحد الوسط فيهما لا يساعدنا على إيجاد الربط بين الأصغر والأكبر, فلا ينتج الإيجاب ولا السلب. ومثاله:

- لا شيء من الإنسان بفرس.

- لا شيء من الفرس بناطق.

- لا شيء من الإنسان بناطق.

وهذه النتيجة خاطئة, لأن الطرفين متلاقيان. حتى لو أجرينا تصحيحاً بالمقدمة الثانية قولنا: (لا شيء من الفرس بطائر). فإنه لا ينتج الإيجاب: (كل إنسان طائر), لأن الطرفين متباينان.

الشرط الثالث: كلية إحدى المقدمتين: أي يجب أن تكون إما الصغرى أو الكبرى كلية, فلا إنتاج من مقدمتين جزئيتين, لنفس ما تقدم في السالبتين من حيث كون الوسط في الجزئيتين لا يساعدنا على إيجاد الربط بين الأصغر والأكبر. ومثاله:

- بعض الإنسان حيوان.

- بعض الحيوان فرس.

- بعض الإنسان فرس.

وهذه النتيجة خاطئة, حتى لو أجرينا تصحيحاً بالمقدمة الثانية قولنا: (بعض الحيوان ناطق). فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

- بعض الإنسان حيوان.

- بعض الحيوان ليس بناطق.

- بعض الإنسان ليس بناطق.

وهذه النتيجة خاطئة حتى لو أجرينا تصحيحاً بالمقدمة الثانية قولنا: (بعض الحيوان ليس بفرس). فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

الشرط الرابع: النتيجة تتبع أحس المقدمتين: أي إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة, وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية كانت النتيجة جزئية, وذلك لأن السلب والجزئية أحس

من الإيجاب والكلية. والوجه فيه أن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معاً، فتكون أضعف بمقتضى التفرع والتبعية، فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

الشرط الخامس: كلية الصغرى وإيجاب الكبرى: أي يجب أن تكون الصغرى كلية والكبرى موجبة، فلا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى، فتتعين أن تكون الصغرى كلية وإلا لا خلت شرطية كلية إحدى المقدمتين. وأن تكون الكبرى موجبة وإلا لا خلت شرطية إيجاب إحدى المقدمتين. ومثاله:

– لا شيء من الغراب بإنسان.

– بعض الإنسان أسود.

– بعض الغراب ليس بأسود.

وهذه النتيجة خاطئة حتى لو أجرينا تصحيحاً بالمقدمة الثانية قولنا: (بعض الإنسان أبيض) فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الغراب أبيض).

ثم انه توجد أشكال أربعة في القياس الاقترازي الحملي:

الشكل الأول: وهو ما كان الاوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى. أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط عين وضع أحدهما مع الآخر في النتيجة. أي أن الأصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعاً فيهما. وكذا الأكبر فيه يكون متحد الوضع في النتيجة والكبرى محمولاً فيهما. ومعه فإن هذا الشكل قد جعلوه أو الأشكال وبه يستدل على باقيها، وذلك لموافقته للطبع، وكونه بين الإنتاج بنفسه لا يحتاج إلى دليل وحجة، بخلاف البواقي ولذا جعلوه اول الأشكال. ولهذا الشكل شرطان من حيث الكم والكيف:

أولهما: إيجاب الصغرى: أي يجب أن تكون الصغرى موجبة، فإن الحكم الواقع على الأوسط في الكبرى يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى. وأما لو كانت الصغرى سالبة فلا يعلم أن الحكم الواقع على الأوسط في الكبرى أيلقي أو يفارق الأصغر في خارج الأوسط؟. فلا ينتج الإيجاب ولا السلب. وأما لو كانت الكبرى موجبة أو سالبة فتحصل المنافاة بين الاوسط المبين للأصغر والملاقي للأكبر. ومثاله:

– لا شيء من الحجر بنبات.

– كل نبات نام.

– كل حجر نام.

وهذه النتيجة خاطئة ولو أبدلنا بالصغرى قولنا: (لا شيء من الإنسان بنبات). فإنه لا ينتج السلب: (لا شيء من الإنسان بنام).

ثانيهما: كلية الكبرى: أي يجب أن تكون الكبرى كلية, لأنه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر, فلا يتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر بتوسط الأوسط. بمعنى أن الأوسط فيه لم يتكرر في المعنى, وإن تكرر في اللفظ, وهو خلاف الشروط العامة بتفصيل تقدم. ومثاله:

- كل ماء سائل.

- بعض السائل يلتهب بالنار.

- بعض الماء يلتهب بالنار.

وهذه النتيجة خاطئة, لأن معنى السائل مختلف وإن اتحد لفظاً.

ثم أن لهذا الشكل ضروباً أربعة:

1- من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية.

2- من موجبة كلية وسالبة كلية ينتج سالبة كلية.

3- من موجبة جزئية وموجبة كلية ينتج موجبة جزئية.

4- من موجبة جزئية وسالبة كلية, ينتج سالبة جزئية.

الشكل الثاني: وهو ما كان الوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً, فيكون الأصغر فيه موضوعاً في الصغرى والنتيجة كالشكل الأول, ولكن الأكبر يختلف وضعه فإنه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة. وله شرطان:

أولهما: اختلاف المقدمتين: أي يجب أن تكون الصغرى والكبرى مختلفتين في الكيف, فإذا كانت إحداهما موجبة كانت الأخرى سالبة, وبالعكس. ومثاله:

- كل إنسان حيوان.

- كل فرس حيوان.

- لا شيء من الإنسان بحجر. ولا شيء من الفرس بحجر.

ثانيهما: كلية الكبرى: أي يجب أن تكون الكبرى كلية, لأنه لو كانت جزئية مع الاختلاف في الكيف لم يعلم حال الأصغر والأكبر أمثلاقيان أو متنافيان, فيحصل الاختلاف. ومثاله:

- كل مجتر ذو ظلف.

- بعض الحيوان ليس بذئ ظلف.

- بعض المجتر ليس بحيوان.

وهذه النتيجة خاطئة ولو أبدلنا بالأكبر كلمة (طائر), فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض المجتر طائر).

وأما ضروب هذا الشكل فهي أربعة:

1- من موجبة كلية وسالبة كلية ينتج سالبة كلية. مثاله:

- كل مجتر ذو ظلف.

- لا شيء من الطائر بذى ظلف.

- لا شيء من المجتر بطائر.

2- من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية. مثاله:

- لا شيء من الممكنات بدائم.

- كل حق دائم.

- لا شيء من الممكنات بحق.

3- من موجبة جزئية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- بعض المعدن ذهب.

- لا شيء من الفضة بذهب.

- بعض المعدن ليس بفضة.

4- من سالبة جزئية وموجبة كلية ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- بعض الجسم ليس بمعدن.

- كل ذهب معدن.

- بعض الجسم ليس بذهب.

الشكل الثالث: وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا, فيكون الأكبر محمولا في الكبرى والنتيجة معا, ولكن الأصغر يختلف وضعه فانه محمول في الصغرى موضوع في النتيجة. وله شرطان:

أولهما: إيجاب الصغرى: أي يجب أن تكون الصغرى موجبة, فلو كانت سالبة فلا نعلم حال الأكبر المحمول على الاوسط بالسلب او الإيجاب أيلاقيه أو يفارقه ؟. وأما لو كانت الكبرى موجبة أو سالبة فتحصل المنافاة بين الاوسط المباين للأصغر والملاقي للأكبر. ومثاله:

- لا شيء من الناطق بفرس.

- كل ناطق حيوان.

- لا شيء من الفرس بناطق.

وهذه النتيجة خاطئة ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.

لا شيء من الذهب بفرس لا شيء من الذهب بحيوان. فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.

وثانيهما: كلية إحدى المقدمتين: أي يجب أن تكون الصغرى أو الكبرى كلية, فلو كانت المقدمتان جزئيتين فلا يكون القياس منتجاً بتفصيل تقدم في الشروط العامة.
ثم أن ضروب هذا الشكل ستة:

1- من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية. مثاله:

- كل ذهب معدن.

- كل ذهب غالي الثمن.

- بعض المعدن غالي الثمن.

2- من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- كل ذهب معدن.

- لا شيء من الذهب بفضة.

- بعض المعدن ليس بفضة.

3- من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية. مثاله:

- بعض الطائر ابيض.

- كل طائر حيوان.

- بعض الأبيض حيوان.

4- من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية. مثاله:

- كل طائر حيوان.

- بعض الطائر ابيض.

- بعض الحيوان ابيض.

5- من موجبة كلية وسالبة جزئية ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- كل حيوان حساس.

- بعض الحيوان ليس بانسان.

- بعض الحساس ليس بانسان.

6- من موجبة جزئية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- بعض الذهب معدن.

- لا شيء من الذهب بحديد.

- بعض المعدن ليس بحديد.

الشكل الرابع: وهو ما كان الاوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى عكس الأول, فيكون وضع الأصغر والأكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين. ويشترط فيه شرطان: أولهما: ألا تكون إحدى مقدماته سالبة جزئية.

وثانيهما: أن تكون الصغرى كلية إذا كانت المقدمتان موجبتين, فلو ان الصغرى كانت موجبة جزئية, لما جاز أن تكون الكبرى موجبة, بل يجب ان تكون سالبة كلية. وأما ضروب هذا الشكل فهي خمسة:

1- من موجبتين كليتين, ينتج موجبة جزئية. مثاله: كل إنسان حيوان. وكل ناطق إنسان. ∴ بعض الحيوان ناطق.

2- من موجبة كلية وموجبة جزئية ينتج موجبة جزئية. مثاله:

- كل إنسان حيوان.

- بعض الولود إنسان.

- بعض الحيوان ولود.

3- من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية. مثاله:

- لا شيء من الممكن بدائم.

- كل محل للحوادث ممكن.

- لا شيء من الدائم بمحل للحوادث.

4- من موجبة كلية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- كل سائل يتبخر.

- لا شيء من الحديد بسائل.

- بعض ما يتبخر ليس بحديد.

5- من موجبة جزئية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية. مثاله:

- بعض السائل يتبخر.

- لا شيء من الحديد بسائل.

- بعض ما يتبخر ليس بحديد.

القسم الثاني: القياس الاقتراضي الشرطي: وهو القياس الذي تكون مقدماته شرطية أو شرطية وحملية. ولهذا القياس تقسيمان:

التقسيم الأول: تقسيمه باعتبار الحد الأوسط جزءاً تاماً أو غير تام وفيه أقسام ثلاثة:

القسم الأول: القياس الذي اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام. ومثاله:

- كلما كان الإنسان عاقلاً قنع بما يكفيه.

- كلما قنع بما يكفيه استغنى.

- كلما كان الإنسان عاقلاً استغنى.

القسم الثاني: القياس الذي اشتركت فيه المقدمتان في جزء غير تام. ومثاله:

- إذا كان القرآن معجزة فالقرآن خالد.

- إذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل.

- إذا كان القرآن معجزة فإذا كان الخلود معناه البقاء فالقرآن لا يتبدل.

القسم الثالث: القياس الذي اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من إحداهما وغير تام من الأخرى. ومثاله:

- إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً فلا يترك أمته سدى.

- إذا لم يترك أمته سدى وجب أن ينصب هادياً.

- إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً.

التقسيم الثاني: تقسيمه من جهة مقدمات وفيه أقسام خمسة:

القسم الأول: القياس المؤلف من المتصلات, ومثاله:

- كلما كان الماء جارياً كان معتصماً.

- وكلما كان معتصماً كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

- كلما كان الماء جارياً كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

وهذا القسم ملحق بالقياس الحملي الاقتراضي فيما إذا اشتركت مقدماته بجزء تام منهما من جهة تأليفه للأشكال الأربعة تارة. وأخرى من جهة شروطها في الكم والكيف. وثالثة من جهة النتائج.

القسم الثاني: القياس المؤلف من المنفصلات, وهذا القسم إنما يكون منتجاً بشرط إذا أمكننا تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها وبالعكس وتأليف قياساً من أحد الأشكال الأربعة مستجمعاً على شروط ذلك الشكل. وهذا التحويل يحصل بطرق ومنها:

الطريق الأول: تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة, وفيها أقسام ثلاثة من المنفصلة:

الأول: الحقيقية: فإنها تحول إلى أربع متصلات موافقة لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها؛ متصلتان مقدم كل واحدة من المتصلتين عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر. ومتصلتان مقدم كل واحدة من المتصلتين نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر. ومثاله:

- العدد اما زوج أو فرد.

فتحول إلى أربع متصلات صادقات:

1. إذا كان العدد زوجاً فهو ليس بفرد.

2. إذا كان العدد فرداً فهو ليس بزوج.

3. إذا لم يكن العدد زوجاً فهو فرد.

4. إذا لم يكن العدد فرداً فهو زوج.

الثاني: مانعة الجمع: فإنها تحول إلى المتصلتين الأوليتين اللتين مقدم كل واحدة منهما عين احد الطرفين والتالي نقيض الآخر. ومثاله:

- الشيء اما شجر او حجر.

فتحول إلى متصلتين صادقيتين:

1. إذا كان الشيء شجراً فهو ليس بحجر.

2. إذا كان الشيء حجراً فهو ليس بشجر.

وأما إذا لم تصدق المتصلتان:

3. إذا لم يكن الشيء شجراً فهو حجر.

4. إذا لم يكن الشيء حجراً فهو شجر.

الثالث: مانعة الخلو: فإنها تحول إلى المتصلتين الأخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما نقيض احد الطرفين والتالي عين الآخر. ومثاله:

-زيد اما في الماء او لا يغرق.

فتحول إلى متصلتين صادقيتين:

1. إذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق.

2. إذا غرق زيد فهو في الماء.

وأما إذا لم تصدق المتصلتان:

1. إذا كان زيد في الماء فهو يغرق.

2. إذا غرق زيد فهو ليس في الماء.

الطريق الثاني: تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة, وفيها أقسام ثلاثة من المنفصلة:

الأول: الحقيقية: فإنها تحول إلى أربع متصلات.

الثاني: مانعة الجمع: فإنها تحول إلى متصلتين.

الثالث: مانعة الخلو: فإنها تحول الى متصلتين.

وأمثلة ذلك في مثل قولنا في الحقيقية:

-ليس البتة اما أن يكون الاسم معرباً او مرفوعاً.

فإنها تحول إلى أربع متصلات صادقات:

1. قد لا يكون إذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع.
2. قد لا يكون إذا كان الاسم مرفوعاً فهو ليس بمعرب.
3. قد لا يكون إذا لم يكن الاسم معرباً فهو مرفوع.
4. قد لا يكون إذا لم يكن الاسم مرفوعاً فهو معرب.

الطريق الثالث: تحويل المتصلة الى منفصلة, وفيها قسمان:

الأول: مانعة الجمع: فإنها مركبة من عين المقدم ونقيض التالي. ومثاله في قولنا:

— كلما غرق زيد فهو في الماء.

وفيه جزئان:

1. زيد قد غرق.

2. زيد ليس في الماء.

الثاني: مانعة الخلو: فإنها مركبة من نقيض المقدم وعين التالي, بعكس الأولى. ومثاله:

— كلما غرق زيد فهو في الماء.

وفيه جزئان:

1. زيد لم يغرق.

2. زيد في الماء.

القسم الثالث: القياس المؤلف من المختلفات متصلة ومنفصلة, وهذا القسم إنما يكون منتجاً بشرط ما لا تقدم في القسم السابق وهو إذا أمكننا تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها وبالعكس ولكن بعضهم اشترط في هذا القسم أن لا تكون المنفصلة سالبة, ولكنه ليس بصحيح على إطلاقه, فإنه إنما يصح في بعض الفروض النادرة. ومثاله:

— ليس البتة إما أن يكون هذا إنساناً أو فرساً, وكلما كان هذا إنساناً كان حيواناً.

ثم نقوم بتحويل هذه المنفصلة مانعة الخلو إلى المتصلتين:

— قد لا يكون إذا لم يكن هذا إنساناً فهو فرس.

قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرساً فهو انسان.

فلو قرنا المتصلة الأولى بالمتصلة الأصلية لا يتكرر فيهما حد أوسط, ولو قرنا المتصلة الثانية بالأصلية كان من الشكل الأول أو الرابع, ولا ينتج السالبة الجزئية فيهما. ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الأصلية قولنا:

— كلما كان هذا ناطقاً كان انساناً.

فإنها تؤلف مع المتصلة الثانية الضرب الرابع من الشكل الثاني، فينتج:

– قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرساً فهو ناطق.

القسم الرابع: القياس المؤلف من الحملية والمتصلة، ويشترط في هذا القياس شرطان:

الأول: أن يتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحملية.

الثاني: أن تكون القضية المتصلة موجبة، فلو كانت سالبة فيجب أن نقوم بتحويلها إلى قضية موجبة وذلك بنقض محمولها لينتج لدينا قياس حملي مؤلف من الحملية في الأصل ونقيض تالي المتصلة، مشتملاً على شروط الشكل الذي يكون منه. ومثاله:

– ليس البتة إذا كانت الدولة جائزة فبعض الناس أحرار. وكل سعيد حر.

ثم نحول هذه القضية المتصلة السالبة الكلية إلى موجبة كلية بنقض محمولها، فنقول:

– كلما كانت الدولة جائزة فلا شيء من الناس بأحرار.

ثم نضمها إلى الحملية فينتج قياس من الشكل الثاني، فنقول:

– كلما كانت الدولة جائزة فلا شيء من الناس بسعداء.

القسم الخامس: القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة، ويشترط في هذا القياس ما تقدم في سابقه، ومثاله:

– الثلاثة عدد.

– العدد اما زوج او فرد.

– الثلاثة اما زوج او فرد.

القسم الثالث: القياس الاستثنائي:

وهو القياس المصرح في مقدماته بالنتيجة او بنقيضها. ومثاله:

– إن كان محمد عالماً، فواجب احترامه.

– لكنه عالم.

– فمحمد واجب احترامه.

فالتصريح أو ذكر النتيجة في مقدمات هذا القياس لا يخلو من احتمالين:

الاحتمال الأول: أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمة مستقلة مسلمة بصدقها. وهذا الاحتمال مستحيل للزوم محذور المصادرة على المطلوب، فيتعين الاحتمال الثاني ولكن بمعنى أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية مؤلفة من قضيتين بالأصل، فيجب أن تكون إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية، والمقدمة الأخرى استثنائية مشتملة على أداة الاستثناء التي يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقيضه.

الاحتمال الثاني: أن تكون النتيجة المذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها جزء من مقدمة.

ثم إن هذا القسم ينقسم إلى قسمين باعتبار الاتصال والانفصال يشترط فيهما شروط ثلاثة:

1- أن تكون إحدى المقدمتين كلية، فلا ينتج من جزئيتين.

2- أن لا تكون الشرطية اتفاقية.

3- أن تكون الشرطية موجبة، بأن تحول القضية المتصلة إلى موجبة.

القسم الأول: القياس الاستثنائي الاتصالي: وحكمه بأن تؤخذ النتيجة بأحد طريقتين:

الأولى: أن يتم استثناء عين المقدم لينتج عين التالي. ومثاله:

- كلما كان الماء جارياً كان معتصماً.

- لكن هذا الماء جار.

- الماء معتصم.

فلو قلنا: (لكنه معتصم) فانه لا ينتج (فهو جار)، لجواز أن يكون معتصماً وهو راكد كثير.

الثانية: أن يتم استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم. ومثاله:

- كلما كان الماء جارياً كان معتصماً.

- لكن هذا الماء ليس بمعتصم.

- الماء ليس بجار.

فلو قلنا: (لكنه ليس بجار) فانه لا ينتج (ليس بمعتصم) لجواز ألا يكون جارياً، وهو معتصم لأنه كثير.

القسم الثاني: القياس الاستثنائي الانفصالي: وحكمه بأن تؤخذ النتيجة بأحد طرق ثلاثة تبعاً لانقسام المنفصلة إلى:

الأول: الحقيقية: وطريقتها تسمى تارة بـ (الدوران والترديد)، وأخرى بـ (برهان السبر والتقسيم)،

وثالثة بـ (برهان الاستقصاء). وكيفيتها أن يتم استثناء عين أحد الطرفين لينتج نقيض الآخر، واستثناء

نقيض أحدهما لينتج عين الآخر. سواء كانت ذات جزئين أم أكثر. ومثال استثناء جزئين: قولنا:

(العدد إما زوج أو فرد). وصوره:

- لكن هذا العدد زوج ينتج فهو ليس بفرد.

- لكن هذا العدد فرد ينتج فهو ليس بزوج.

- لكن هذا العدد ليس بزوج ينتج فهو فرد.

- لكن هذا العدد ليس بفرد ينتج فهو زوج.

ومثال استثناء ثلاثة أجزاء قولنا: (الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف) وفيه صور:

- لكن الكلمة ليست فعلاً, وليست حرفاً.

- لكن الكلمة ليست اسماً.

- لكن الكلمة إما فعل أو حرف.

الثاني: مانعة خلو: وكيفيتها أن يتم استثناء نقيض أحد الطرفين لينتج عين الآخر, ولا ينتج استثناء عين أحدهما نقيض الآخر, لأن المفروض جواز الجمع بين العينين, فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر.

الثالث: مانعة جمع: وكيفيتها أن يتم استثناء عين أحد الطرفين لينتج نقيض الآخر. ولا ينتج استثناء نقيض أحدهما عين الآخر, لأن المفروض جواز خلو الواقع منهما, فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر.

القسم الرابع: القياس المضمر:

وهو القياس الذي تحذف منه النتيجة أو إحدى المقدمات, فإن حذفت كبراه وقدمت فيه النتيجة فيسمى بـ(الضمير). ومثاله:

- هذا ناطق.

- كل ناطق انسان.

- هذا انسان.

فإذا أردنا حذف كبراه وتقديم النتيجة قلنا:

- هذا إنسان لأنه ناطق.

وإذا أردنا حذف صغراه وتقديم نتيجته قلنا:

- هذا إنسان لأن كل ناطق إنسان.

وإذا أردنا حذف نتيجته وإبقاء مقدمتيه قلنا:

- هذا ناطق لأن كل ناطق إنسان.

القسم الخامس: القياس المركب:

هو ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد. ويقابله القياس البسيط المؤلف من قياس واحد لتحصيل مطلوب واحد. ونتيجة كلا القياسين هو الاستدلال على المطلوب وتحصيله عن طريق الانتهاء في التحليل إلى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها إلى كسب ونظر, وإلا لتسلسل التحليل إلى غير النهاية, فيستحيل تحصيل المطلوب. وينقسم القياس المركب إلى جملة من الأقيسة, ومنها أربعة:

الأول: قياس الموصول: وهو الذي تذكر فيه النتيجة مرتين؛ مرة نتيجة لقياس، ومرة مقدمة لقياس آخر. فسمي بالموصول لوصله بنتائجه المذكورة. ومثاله:

- كل شاعر حساس.

- كل حساس يتألم.

- كل شاعر يتألم.

ونتيجة هذا القياس نجعلها مقدمة لقياس آخر:

- كل شاعر يتألم.

- كل من يتألم قوي العاطفة.

- كل شاعر قوي العاطفة.

الثاني: قياس المفصول: وهو الذي لا تذكر فيه النتيجة إلا مرة واحدة. فسمي بالمفصول لفصله عن نتائجه فلم تذكر. ومثاله:

- كل شاعر حساس.

- كل حساس يتألم.

- كل من يتألم قوي العاطفة.

- كل شاعر قوي العاطفة

ونتيجة هذا القياس عين النتيجة السابقة في القياس الموصول.

الثالث: قياس الخلف: وهو قياس مركب يثبت فيه المطلوب بابطال نقيضه. وهو مركب من قياس اقتراني مؤلف من متصلة - مقدمها فرض المطلوب كذباً وتاليها وضع نقيض المطلوب - وحملية هي المقدمة الموضوعية واستثنائي شرطية ينتجها الاقتراني السابق ويستثنى منه نقيض تاليها المحال لينتج صدق المطلوب. ومعه فإن هذا القياس يتم فيه إثبات المطلوب لا عن الطريق المستقيم. وكيفيته تحصل بالرجوع إلى ما تقدم من ذكر هذا القياس في القياسين السابقين، أي القياس الاقتراني الشرطي المؤلف من متصلة وحملية، والقياس الاستثنائي، فراجع تغتتم.

الرابع: قياس المساواة: وهو قياس مركب من قياسين فيه مخالفة للقياس المنتج المؤلف من حيث لا شركة فيه في تمام الوسط، فلا بد من تحليله وإرجاعه إلى قياس منتظم ليصير على هيئة القياس المؤلف، وذلك بتحليل أصله إلى قياسين، وأصله:

- (أ) مساو ل(ب).

- (ب) مساو ل(ج).

- (أ) مساو ل(ج).

أما القياسان:

- الصغرى: وهي المقدمة الأولى في الأصل: (أ) مساو ل(ب).
 - الكبرى: وهي المقدمة الثانية في الأصل: كل مساو ل(ب) مساو ل(ج).
- فينتظم قياساً من الشكل الأول الحملّي والأوسط فيه: (مساو لمساوي ب) فينتج:
- (أ) مساو لمساوي (ج).
 - الصغرى: وهي النتيجة السابقة من الأول (أ) مساو لمساوي (ج).
 - الكبرى: وهي المقدمة الخارجية المذكورة وهي (المساوي لمساوي ج مساو لـ ج).
- فينتظم قياساً من الشكل الأول الحملّي والأوسط فيه: (مساو لمساوي ج) فينتج:
- (أ) مساو لـ (ج).

القسم الثاني: الاستقراء:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف الاستقراء وأقسامه وفي المقام فإن معنى الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام، وذلك لأنه مبني على فحص الخاص المتمثل بتتبع الجزئيات واستقراءها، فإذا وجدناها متحدة في الحكم نحصل منها الحكم الكلي. وعكس الاستقراء القياس الذي يكون معناه الاستدلال بالعام على الخاص، وذلك لأن القياس مبني على اشتماله على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة.

ثم إن الاستقراء ينقسم إلى قسمين باعتبار فحص وتتبع جميع الجزئيات أو بعضها، فهنا قسمان: القسم الأول: الاستقراء التام: وهو أن يقوم المستقرئ بتصفح جميع الجزئيات، وحكمه يفيد اليقين. ومثاله:

- كل شكل إما كروي وإما مضلع.
- كل كروي متناه.
- كل مضلع متناه.
- كل شكل متناه.

من هنا قيل إن هذا القسم يرجع إلى القياس المقسم المستعمل في البراهين. القسم الثاني: الاستقراء الناقص: أن يقوم المستقرئ بتصفح بعض الجزئيات، وحكمه يفيد الظن. ومثاله:

- الحكم على بعض الحيوانات أنها تحرك فكها الأسفل عند المضغ.
- ويخرج عن هذا الحكم ما قيل إن التمساح يحرك فكها الأعلى عند المضغ.
- ثم أن هناك شبهة مستعصية، وحاصل تقريبها يعتمد على مقدمات ثلاثة:

1- أن القياس يعتبر عمدة طرق الاستدلال, وهو مبني على اشتماله على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة بتفصيل تقدم.

2- أن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي مبني على فحص الخاص المتمثل بتتبع الجزئيات واستقراءها, فيكون الاستقراء الأساس الذي يعتمد عليه القياس باعتبار اعتماده على تلك القواعد والأحكام الكلية.

3- أن أكثر القواعد والأحكام العامة غير متناهية الأفراد, فلا يمكن حينئذ تحصيل الاستقراء التام فيها. ومعه فيلزم أن تكون أكثر قواعدنا وأحكامنا وأقيستنا وأدلتنا التي نعتمد عليها ظنية وغير برهانية.

فينتج من هذه المقدمات: أن الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني, وهو كما ترى فيه مخالفة واضحة لقول المناطقة.

فنقول في حل هذه الشبهة المستعصية: إنه ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين, وذلك لأن هناك أنحاء أربعة للاستقراء:

- 1- الاستقراء المبني على المشاهدة, ومثاله:
 - الحكم على بعض الحيوانات أنها تحرك فكها الأسفل عند المضغ.
 - 2- الاستقراء المبني على التعليل, ومثاله:
 - الحكم على بعض العقاقير أنها تؤثر الإسهال.
 - 3- الاستقراء المبني على بديهية العقل, ومثاله:
 - الحكم بأن الكل أعظم من الجزء.
 - 4- الاستقراء المبني على المماثلة الكاملة بين الجزئيات, ومثاله:
 - الحكم على بعض أنواع الثمار بأنها لذيذة الطعم.
- ومع بيان هذه الأنحاء يتضح أن نظر المناطقة مقتصر على النحو الأول, وأما سائر الأنحاء فلاستقراء الناقص فيها يفيد اليقين, ويتم المطلوب.

القسم الثالث: التمثيل:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف التمثيل وأركانه ومشابهة التمثيل للقياس المنطقي والفقهى المعروف عند العامة من أهل السنة والجماعة بينما الشيعة الإمامية ينفون حجية القياس ويعتبرون العمل به محققاً للدين وتضييعاً للشريعة كما ورد ذلك بطرق معتبرة عن أهل البيت عليهم السلام. ومثاله:

- النبيذ يشابه الخمر في جهة الإسكار.

- الخمر حرام.

- فينتج: أن النبيذ حرام.

وجهة الاشتراك والشبه بين النبيذ والخمر هي الإسكار.

وفي المقام فإن التمثيل أقصى ما يدل عليه هو الاحتمال والظن لا اليقين والقطع، والوجه فيه نفي الملازمة بين حصول تشابه شيئين - الأصل والفرع - في بعض الوجوه، وبين تشابههما في جميع الوجوه.

نعم يمكن أن يكون التمثيل حجة ومفيداً لليقين فيما لو استطعنا أن نثبت أن الجامع أي جهة المشابهة علة تامة لثبوت الحكم في الأصل، فنحكم بثبوت الحكم في الفرع لوجود علته التامة فيه، وذلك لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة بحكم العقل. والتمثيل بهذا المعنى يكون ملحقاً بالاستقراء المبني على التعليل.

ثم إن القول بحجية التمثيل بالمعنى المتقدم لا يمكن تطبيقها على الأحكام والمسائل الشرعية من جهة تسمية التمثيل بالقياس، وذلك لأن إثبات أن الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم منوط على تنصيب الشارع بها، أو ثبوتها عن طريق الشارع نفسه. وهذا موضع وفاق بين الفقهاء، ويدخل في باب القياس البرهاني المفيد لليقين. ومعه فيخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل الخلاف عندهم. ومثاله:

- قولهم عليهم السلام: (ماء البئر واسع لا يفسده شيء لأن له مادة).

- ينتج لدينا: أن كل ماء له مادة فهو واسع لا يفسده شيء. كماء الحمام وماء حنفية الإسالة. ويمكن تأليف قياس من ذلك فنقول:

- ماء الحمام له مادة.

- كل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء.

- ماء الحمام واسع لا يفسده شيء.

والكبرى (كل ماء..) مستفادة من التعليل في الحديث المتقدم.